

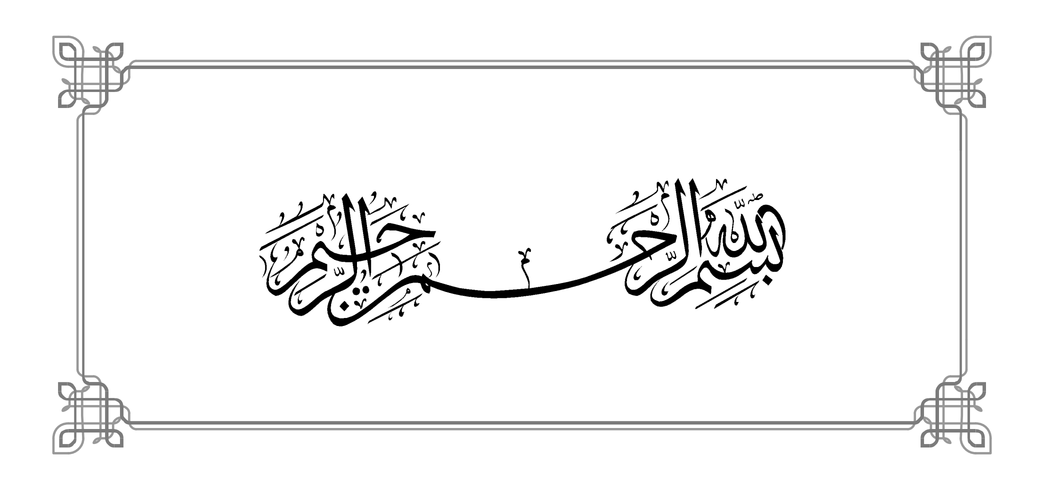
الوِقاية مِن الغَوايَة

قَوَاعِد في التَّعَامُل مع الشبهات

تأليف

د. مطلق جاسر مطلق الجاسر

كلية الشريعة - جامعة الكويت


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ المبعوث رحمةً للعالمين، نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد،،

فإن مما يميز هذا الزمن الذي نعيش فيه كثرة الوسائل الإعلامية، ووسائل التواصل الاجتماعي وذلكم الانفتاح الهائل في مصادر المعلومات، وسهولة الاطلاع عليها.

وإذا نظرنا إلىٰ هذا الأمر سنجده حَسَنًا من جهة، ولكنه خطر من جهة أخرىٰ، فهو حسن من جهة سهولة الحصول علىٰ العلم والاطلاع علىٰ ثقافات الآخرين مما يوسّع الأفق ويزيد الفهم، ولكنه خطرٌ من جهة أخرىٰ، وهي سهولة بث السموم والشبهات والأفكار الخبيثة في عقول الناس.

وقد قدّر الله ﷻ لي أن أقِف علىٰ بعض آثار هذه الشبهات من خلال تجربة شخصية في مناقشة عددٍ من الشَّباب المتأثرين بالشبهات، وكانت لي معهم جلسات مطوّلة، ونقاشات ماراثونية.

وقد وجدتُ من خلال هذه النقاشات رابطًا مشتركًا بينهم، وهو أن

كثيراً من شبهاتهم لم تكن نتيجة دراسةٍ علميةٍ جادّة، فلم يكلّفوا أنفسهم عناء البحث عن إجابات شافية من خلال الكتب الشرعية المعتمدة أو سؤال أهل الاختصاص، وإنما مصدرهم في الغالب كتب أعداء الإسلام والمستشرقين، أو الوسائل الإعلامية المضللة، مع **جهل كبير بالشريعة**.

ووجدت كذلك أن **العامل النفسي** من أهم الأسباب التي أدّت بهم إلىٰ هذه الانحرافات الفكرية، فهناك مجموعة من الأسباب النفسية[(١)] والاجتماعية التي تؤدي بالإنسان إلىٰ أن يعتقد عقيدةً فاسدة معينة، ثم يجد نفسه مضطراً للدفاع عنها، فتجده يتخبط يميناً وشمالاً، لأنه قد بنىٰ عقيدته علىٰ أساس هَشّ، وهو يظن أنه علىٰ شيء!

كما أن **التضليل الإعلامي** عاملٌ مهم كذلك أدىٰ إلىٰ انتشار هذه الشبهات، فقد أضحت الشبهات في هذا الزمن تُطرح بأشكال مختلفة، فتارةً تُطرح علىٰ شكل مقطع مصوّر قد عُجِن بعجينة الأكاذيب وأُضيفت إليه بهارات التزييف، وأحيانًا عبر فيلم سينمائي يعبث بعقول الناس بسحر التقنية والصناعة السينمائية، وأحيانًا عبر مقابلة تلفزيونية، وأحيانًا عبر خبر كاذب أو مبالَغٍ فيه تشوَّهُ من خلاله صورةُ الإسلام، وكل هذا في إطار هجمةٍ شرسة علىٰ الإسلام عقيدةً ومنهجًا[(٢)].

وأصبحنا نرىٰ ضحايا هذه الهجمات يتساقطون يمنةً ويسرةً ـ مع

---

(١) هناك العديد من الدراسات التي ناقشت الإلحاد من ناحية نفسية، منها: كتاب «نظرية الأب المعيب» تأليف بول فيتز، وكتاب «الإلحاد مشكلة نفسية» للدكتور عمرو شريف، وكتاب «تأملات في البواعث النفسية للإلحاد» تأليف: رشود بن عمر التميمي، وغيرها.

(٢) انظر: كتاب «الميديا والإلحاد» للمهندس أحمد حسن، ط. مركز دلائل.

الأسف الشديد ـ، وأغلبهم من الشباب الذين لم يتحصّنوا بالعلم الشرعي.

ولا يجوز لنا والحالة هذه أن نقف مكتوفي الأيدي نتفرج علىٰ هؤلاء الشباب دون موقف جاد، وعلينا كذلك ألا تكون مواقفنا وجهودنا عبارةً عن ردود أفعال، بل علينا أن نصنع **الوقاية من الغواية**، من خلال توضيح الحقائق وإزالة العوائق التي تعيق الفهم الصحيح، ومن هنا أتت فكرة هذا الكتاب.

ومما ينبغي أن يُعلم أن الشبهات المتداولة كثيرة يصعب حصرها والإحاطة بها، والإجابة عنها تفصيليًا قد تطول، فضلًا علىٰ أن طرحها قد يفتح علىٰ القارئ بابَ شبهةٍ لم تخطر له علىٰ بال فيتأثر بها، وهو في غنىٰ عنها، لذا فإنني أعرضت في هذا الكتاب عن التفصيل في أمر الشبهات والرد عليها، إلا ما جاء عَرَضًا علىٰ سبيل التمثيل، وأقبلت علىٰ أصول هذه الشبهات وأسسها وحاولت ضربها بمعاول الحق والبرهان والدليل، حيث إننا إذا تأملنا الأمر نجد أن الشبهات تدور حول أصول محصورة، وتنطلق من مغالطات منطقية معينة، فإذا ما نقضنا هذه الأصول وكشفنا هذه المغالطات فستنحلُّ كثيرٌ من هذه الإشكالات والشبهات إن شاء الله، وسيتكوّن عند القارئ حصانةٌ فكرية ومناعةٌ معرفية تحول بينه وبين التأثر بمثل هذه الشبهات بحول الله تعالىٰ.

من أجل ذلك سنناقش في هذا الكتاب إن شاء الله أهم الأصول والأسس الفكرية التي بُنيت عليها الشبهات والأفكار الفاسدة، وسأحاول أن أضع قواعد كلية تنقض هذه الأسس وتبين فساد هذه الأصول، حتىٰ تتساقط

الشبهات وتنحل الإشكالات إن شاء الله تعالىٰ.

فإن من الحكمة أن نقتلع جذور الشجرة الفاسدة بدل أن ننشغل بقص فروعها الخبيثة، لأن الفرع إذا قصصته خرج فرعٌ جديد، أما إذا اقتلعت الشجرة من أصلها سقطت الفروع كلها معها ولو كان لها ألف فرع.

فأسأل الله الهدىٰ والسداد والنفع بما نقول ونسمع

وكتبه فقير عفو ربه

مطلق الجاسر

تمهيد

قبل الولوج في صلب الموضوع يجب أن نمهّد بتمهيد حول تساؤلات تدور في الأذهان:

هل السؤال ممنوع في الشريعة؟

وهل التفكير محجور عليه؟

وهل العقل يجب أن يُعطّل؟

وجوابًا على ذلك نقول: **السؤال ليس ممنوعًا في الشريعة الإسلامية** أبدًا.

كيف يكون ممنوعًا؟! وقد أمرنا الله تعالى في محكم تنزيله أن نسأل أهل الذكر إن كنّا لا نعلم، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٣ ـ ٤٤] ونبينا ﷺ يقول: «**شفاء العيّ السؤال**»(١).

قال الحافظ ابن عبد البر: «يلزم كل مؤمن ومؤمنة إذا جهل شيئًا من

(١) رواه أبو داود (٣٣٧) وابن ماجه (٥٧٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

دينه أن يسأل عنه، قال رسول الله ﷺ: «شفاء العي السؤال»[1].

فلا حرج من السؤال في الإسلام، بل هو مطلوب إذا سُلك طريقه الصحيح.

فمن عَرَض له شيءٌ لم يفهمه في الإسلام فعليه أولًا أن يُحسن الظن بربه تعالىٰ وبدينه، ولا يجعل ظنه بربه هشًّا يتزعزع أمام أي شك أو إشكال، فإن الإنسان طالما آمن بربه ووثق به فعليه أن يحمل المشتبه علىٰ المحكم ويعلم أن ربه حق ودينه حق.

ثم عليه ثانيًا أن يبحث عن جواب إشكاله، من خلال سؤال أهل العلم، والقراءة والبحث في كتب الإسلام، فإن وصل إلىٰ الجواب الصحيح المقنع فالحمد لله، وإن لم يصل فليستمر في البحث والسؤال حتىٰ يزول الإشكال، وفوق كل ذي علم عليم.

أما التفكير فليس محجورًا عليه، كيف ذلك وديننا يحثنا علىٰ التفكر والتدبر والتأمل؟! والقارئ لكتاب الله تعالىٰ يجد حشدًا من الآيات التي تحثُّ الإنسان علىٰ التفكير العميق الذي به يبصر الإنسان كلَّ ما يحيط به من مخلوقات؛ حتىٰ يصل في النهاية إلىٰ معرفة الله تعالىٰ ووحدانيَّته، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [الروم: ٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ وَأَنۡ عَسَىٰٓ

(١) التمهيد لابن عبدالبر (٣٣٨/٨).

أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

فالسؤال مشروع، والتفكير ليس محجورًا عليه والعقل ليس معطلًا، لكن يجب أن يكون السؤال صحيحًا والتفكير منطقيًا، والعقل سليمًا، أما المغالطات والتشغيبات فمرفوضة من جميع العقلاء فضلًا عن الدين الإسلامي.

ولكن ينبغي أن يُعلم أن إباحة السؤال لا تعني فتح أبواب الوسواس الشبهات، فيجب معرفة الفرق بين السؤال المشروع والوساوس والشبهات، وذلك على النحو الآتي:

أما **السؤال** المشروع فقد سبق بيانه.

أما **الشبهات** فهي تلبيسات وتحريف للحقائق، بأن يُؤتى بالباطل فيُلبس لباس الحق والفكر والعقلانية، فينخدع به الناس ويتغلغل في قلوبهم.

فالشبْهة في اللغة: الالتباسُ[1]، أي التباس الحق بالباطل.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «الشُبهة: **واردٌ يردُ على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له**... وإنما سميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها، فإنها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل، وأكثر الناس أصحابُ حُسْنِ ظاهرٍ، فينظر الناظر فيما ألبسته من اللباس فيعتقد صحتها.

وأما صاحب العلم واليقين، فانه لا يغتر بذلك بل يجاوز نظره إلى باطنها، وما تحت لباسها؛ فينكشف له حقيقتها»[2].

---

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور (١٧/٨).

(٢) مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٤٤٢/١ ـ ٤٤٣) ط. دار ابن عفان.

والشبهات المثارة حول الإسلام مهما كثرت فإن دلائل الحق وبينات الهدىٰ تدحضها إن شاء الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهكذا كلما كان الناس أحوج إلىٰ معرفة الشيء، فإن الله يوسع عليهم دلائل معرفته، كدلائل معرفة نفسه، ودلائل نبوة رسوله، ودلائل ثبوت قدرته وعلمه، وغير ذلك، فإنها دلائل كثيرة قطعية، وإن كان من الناس من قد يضيق عليه ما وسعه الله علىٰ من هداه، كما أن من الناس من يعرض له شك وسفسطة في بعض الحسيات والعقليات، التي لا يشك فيها جماهير الناس»[1].

أما **الوساوس** فهي أفكار تأتي للإنسان إما من نفسه كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] وإما من الشيطان، كما وسوس لأبينا آدم عليه السلام، قال تعالىٰ: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَـٰنُ قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠]، وهذه الوساوس تشككه في دينه أو في ربه أو في رسوله ﷺ.

والمسلم لا يؤاخذ علىٰ وساوس النفس والشيطان، ما لم يتكلم بها أو يعمل بها، لقول الله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق: ٧]. وقوله تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ»[2].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/١٢٩).

(٢) رواه البخاري (٤٩٦٨) ومسلم (١٢٧).

ولكنه مأمور بمدافعتها، فإذا ما تهاون في مدافعتها واسترسل معها فإنه قد يؤاخذ علىٰ هذا التهاون، وعليه أن يداوم علىٰ قراءة القرآن والأذكار الشرعية صباحا ومساء، وعليه أن يقوي إيمانه بالطاعات والبعد عن المنكرات، كما عليه أن يشتغل بطلب العلم، فإن الشيطان إن تمكن من العابد فلن يتمكن من العالم.

وقد يأتي الشيطان ويوسوس للمسلم أشياء منكرة في حق الله تعالىٰ، أو رسوله، أو شريعته، يكرهها المسلم ولا يرضاها، فمدافعة هذه الوساوس وكراهيتها دليل علىٰ صحة الإيمان، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلُوهُ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ. قَالَ: وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: ذَاكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أي: حصول هذا الوسواس مع هذه الكراهة العظيمة له ودفعه عن القلب هو من صريح الإيمان، كالمجاهد الذي جاءه العدو فدافعه حتىٰ غلبه فهذا أعظم الجهاد، والصريح الخالص كاللبن الصريح وإنما صار صريحًا لما كرهوا تلك الوساوس الشيطانية ودفعوها فخلص الإيمان فصار صريحا»[2].

وقال الحافظ ابن كثير ﵀: في قوله ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ «أي: هو وإن حاسب وسأل لكن لا يعذب إلا بما يملك الشخصُ دفعَه، فأما ما لا يملك دفعه من وسوسة النفس وحديثها

(١) رواه مسلم (١٣٢).

(٢) مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية (٧/٢٨٢).

فهذا لا يكلَّف به الإنسان، وكراهية الوسوسة السيئة من الإيمان»[1].

أما الفرق بين الوساوس والشبهات فيمكن تلخيصه في الآتي:

١ ـ أن الموسوس غير راغب في ما يأتيه من أفكار، فهو يعلم أن الله موجود وأن الدين صحيح، لكن يأتيه خاطر عابر من غير إرادته فيستقر في ذهنه فيفزعه، فيزداد وروده عليه وفزعه، ولو لم يكن مؤمناً بالله وبوجود النار لما فزع منها.

أما الشاك المتأثر بالشبهات فهو يستمع الشبهة ويقلّب فِكره فيها بإرادته فيميل إليها ويحكم عليها بإرادته أنها شبهات منطقية، ومن الممكن عنده جداً أن تكون صحيحة، وقد يتوقف في شأن إيمانه.

٢ ـ أن الموسوس قد يكون جاهلاً بجواب الشبهة التي أدخلها عليه الوسواس، فيسأل عنها، فيقتنع عقله أول الأمر، لكن الأفكار لا تفارقه وتظل تدور في رأسه رغم معرفته بأنها غير صحيحة، ورغم محاولاته طردها، وتظل تأتيه بصيغ جديدة وتقول له: (لكن ماذا لو...)، أما الشاك فبمجرد معرفته لجواب الشبهة واقتناعه بها ويكون من المنصفين فإنه يزول تردده وينشرح صدره، وتفارقه الأفكار.

لهذا فليس من علاج صاحب الوسواس أن يُفصّل له الجواب وتُكشف له الشبهة، وإنما علاجه في أمرين أرشد إليهما النبي ﷺ فيما روىٰ الشيخان عن أَبي هريرة رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ

(١) تفسير ابن كثير (١/٣٤٣).

خَلَقَ كَذَا، مَنْ خَلَقَ كَذَا، حَتَّىٰ يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ وَلْيَنْتَهِ»[1].

فهذان العلاجان هما:

١ ـ الاستعاذة بالله تعالىٰ.

٢ ـ الإعراض عن هذه الوسواس والانشغال عنها.

وهذا الإعراض لا يصلح للشبهات التي تمكنّت من الإنسان وأشغلت فكره، فهذه لابد من إزالتها بالحجة والبرهان، بخلاف الوسواس الذي يُدفع بالاستعاذة والإعراض.

قال الإمام المازري ـ شارحًا الحديث السابق ـ: «ظاهره أنه أمرهم أن يدفعوا الخواطر بالإعراض عنها والرد لها من غير استدلال ولا نظر في إبطالها.

والذي يقال في هذا المعنىٰ: إن الخواطر علىٰ قسمين:

فأما **التي ليست بمستقرة** ولا اجتلبتها شبهة طرأت فهي التي تدفع بالإعراض عنها، وعلىٰ هذا يحمل الحديث وعلىٰ مثلها ينطلق اسم الوَسوسة، فكأنه لما كان أمراً طارئاً علىٰ غير أصل دفع بغير نظر في دليل إذ لا أصل له ينظر فيه.

وأما **الخواطر المستقرة** التي أوجبتها الشبهة فإنها لا تدفع إلا باستدلال

(١) رواه البخاري (٣٢٧٦) ومسلم (٢٢١).

ونظر في إبطالها، ومن هذا المعنىٰ حديث: «لاَ عَدْوَىٰ» مع قول الأعرابي: فما بال الإِبل الصحاح تجرِب بدخول الجمل الأجرب فيها، وعلم ـ ﷺ ـ أنه اغتر بهذا المحسوس وأن الشبهة قدحت في نفسه فأزالها عليه السلام من نفسه بالدليل فقال له: «فمن أعدىٰ الأول»[1].



(١) المعلم بفوائد مسلم للمازري (٨١/١) ط. المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، مصر ١٤٢٢ هـ.

الأسس التي بُنيت عليها الشبهات

اعلم أخي الموفق أن مُجمل الشبهات ترجع إلىٰ أسس معينة، إذا ما نقضتها هَوَتْ جميعُ الشبهات، لذا سأبين هذه الأسس ثم أذكر جملةً من القواعد التي تعين علىٰ نقضها **إن شاء الله**.

أولًا: (مغالطة رجل القش) إلصاق الأكاذيب بالدين ثم الطعن به من خلالها.

هذا الأساس يقوم علىٰ مغالطة منطقية شهيرة، تسمىٰ **مغالطة رجل القش**، وهي إحدىٰ أشهر المُغالطات المنطقية بين أي متحاورين سواء في حياتنا العادية أو في النقاشات والمناظرات: وهي لجوء أحد الأطراف ـ عندما لا يستطيع الرد علىٰ حُجة الطرف الآخر القوية ـ إلىٰ مُغالطة رجُل القش Straw Man أو (خيال المآتة) وهي[1]:

أن يقوم بإعادة عرض حُجة الطرف الآخر ولكن بعد (استبدالها) أو (تغييرها) أو (تحريفها) أو (تشويهها) إلىٰ صورة أخرىٰ أضعف من صورتها الأصلية التي قالها صاحبها، وذلك حتىٰ تصير ضعيفة يُمكنه مهاجمتها حينئذ بدلًا من مهاجمة الحُجة الأصلية!!

(١) انظر: «المغالطات المنطقية» للدكتور عادل مصطفىٰ (ص ٢٠١).

والتسمية (أي رجُل القش) مأخوذة من الرجال الوهميين الذين يقوم المزارعون بوضعهم في الحقول لإخافة الطيور ـ حيث يقوموا بعملهم من الخشب والحشيش وغيره ويلبسونهم بعض الملابس البشرية لخداع الطيور ـ وتتمثل المُغالطة هنا في شخص لا يستطيع أن يهزم أحد الناس: فبدلا من ذلك يذهب إلىٰ رجل قش فيضربه بدلا من الرجل الأصلي!!

فهذا بالضبط ما تفعله هذه المُغالطة حيث يقوم الطرف الذي لا يستطيع الرد علىٰ حُجة الطرف الآخر: بالرد علىٰ حُجة أخرىٰ ضعيفة لم يذكرها الطرف الآخر أصلًا: فيظهر بذلك في مظهر المنتصر الذي استطاع الرد!!

وبهذه الخدعة ـ إن لم ينتبه إليها أحد ـ يمكن أن تفقد الحُجج الصحيحة قوتها بالفعل بمثل هذا الالتفاف (البهلواني) عليها!! وبالفعل يُسمي البعض هذه المُغالطة أيضا بالمغالطة البهلوانية.

وهذه المغالطة تعتمد بشكل أساسي علىٰ الكذب والبهتان، وهذه هي الصفة السائدة ـ مع الأسف الشديد ـ في الإعلام الذي يثير الشبهات حول الإسلام.

قال باسكال بونيفاس: «انحرافات أخلاقيات المهنة ليست حكرًا علىٰ أي نوع من وسائل الإعلام، أصبح الكذب وسيلة شرعية للمعارك الأيدلوجية»[١].

من أمثلة ذلك:

---

(١) المثقفون المغالطون، باسكال بونيفاس، (ص ٣٣) ترجمة د. عبدالرحمن مزيان، ط. ابن النديم للنشر والتوزيع.

قولهم: الإسلام ضد المرأة!

أو الإسلام ليس دين سلام!

أو أن النبي ﷺ كان عنده اتفاق مع مجموعة من الصعاليك الذين يقطعون الطريق ثم يتقاسم معهم المسروقات!![1].



(١) وقد سمعت هذا الافتراء بأذني في أحد البرامج اليوتيوبية المعادية للإسلام!، والله المستعان.

ثانيًا: الاحتكام إلى مرجعية خاطئة.

من الأسس التي بنيت عليها الشبهات أيضًا: الاحتكام إلىٰ مرجعية خاطئة، وإلزامنا بما لا يلزم، وهذا الأساس يحتوي علىٰ مغالطات كثيرة، منها:

* **مغالطة الاحتكام إلىٰ عامة الناس**، «تتضمن هذه المغالطة الاحتكام إلىٰ الناس بدلًا من الاحتكام إلىٰ العقل ـ أو علىٰ حساب العقل ـ، ومحاولة انتزاع التصديق علىٰ فكرة معينة بإثارة مشاعر الحشود وعواطفهم بدلًا من تقديم حجة منطقية صائبة... فإذا كان «الجميع يعتقد ذلك» أو «الكل يؤمن بذلك» أو «الكل يتزوج كذلك» أو «الكل يدرس كذلك» أو «استطلاعات الرأي تشير إلىٰ ذلك» فلابدّ أن يكون «ذلك» صحيحًا!»[1].

* **مغالطة الاحتكام إلىٰ سلطة ما**، سواء كانت علمية أو غيرها، فالسُّلْطَة هي ذلك المصدر الذي لا يناقَش، فنخضع له بناءً علىٰ إيماننا بأنَّ رأيه هو الكلمة النهائية، وأنَّ معرفته تسمو علىٰ معرفتنا.

ومن أمثلة ذلك شخصية (أرسطو) بوصفه أشهر أمثلة السُّلْطَة الفكرية والعلمية في التاريخ الثقافي، إذ ظلَّ هذا الفيلسوف اليوناني المصدر الأساس للمعرفة في شتىٰ نواحيها طوال العصور الأوروبية، بل كانت كثيرٌ من قضاياه تؤخذ بلا مناقشة في العالم الإسلامي، حيث كان يعد عند

---

(١) «المغالطات المنطقية»، عادل مصطفىٰ (ص ١٢٠).

معظمهم المعلم الأول، وإن كان البعض تمكن من التحرر من سلطته، خاصة في ميدان العلم التجريبي.

ولعل ما يلفت النظر في هذا الخضوع أنه يتخذ شكل التمجيد بل التقديس لشخصية هذا الفيلسوف، مما عاد عليه بالوبال، إذ جمَّده وجعله صنما معبودا[١].

ومن أمثلة ذلك ما قاله الملحد الشهير ريتشارد دوكنز في مقابلة تلفزيونية مع الإعلامي مهدي حسن، حيث قرر دوكنز نظرية الأكوان المتعددة، وهي نظرية خيالية مضحكة!

فقال المقدم: أنت سخرت مني لإيماني بنبي طار إلىٰ الجنة، لكنك تؤمن بوجود الكثير من الأكوان التي لا تستطيع أن تقدم لي دليلًا ملموسًا تجريبيًا عنها، أليس هذا مماثلًا للإيمان بالله والنبي؟

فقال دوكنز: لا يمكنك أن تستخدم حدسك الشخصي لتنقض الفيزياء، لو كنت تستطيع فعل ذلك فلن نكون بحاجة لعلماء الفيزياء، هم أناس علىٰ درجة عالية من الذكاء، ويمارسون الرياضيات.

فقال المقدم: لكن هناك علماء فيزياء كبول دايفس ممن اعتبروا نظرية الأكوان المتعددة غير منطقية[٢].

---

(١) انظر: «التفكير العلمي»، الدكتور فؤاد زكريا (ص ٦٣ ـ ٦٤) و «حادي العقول»، للدكتور عمرو شريف (ص ٢٧٠).

(٢) مقابلة قناة الجزيرة الانجليزية مع ريتشارد دوكنز، وتقديم مهدي حسن، مرفوعة علىٰ اليوتيوب https: //youtu. be/tjQD١GvSL١k

فيظهر من هذا الحوار أن دوكنز ارتكب مغالطتين:

الأولىٰ: إيهامه الناس أن نظرية الأكوان المتعددة يقول بها علم الفيزياء كله!

الثانية: مغالطة الاحتكام إلىٰ سلطة، حيث جعل مجرد كون بعض الفيزيائيين قالوا بهذه النظرية يجعلها صحيحة حتىٰ ولو لم يقدموا دليلًا صحيحًا عليها!

وسيأتي إن شاء الله كيفية التعامل مع هذا النوع من الشبهات.



من الدقيقة (٤٢، ٠٠) حتىٰ الدقيقة (٤٥. ٠٠).

ثالثًا: الألفاظ المجملة (مغالطة الألفاظ المشحونة).

من أسس الشبهات ومثاراتها: المجمل من الكلام.

والمجمل هو: ما تردد بين محتملين فأكثر على السواء[1]، وقال ابن مفلح: المجمل ما لم تتضح دلالته[2].

وهذا الأساس يقوم على استعمال ألفاظ مجملة، أي تحتوي على معاني صحيحة ومعاني باطلة، ثم تُجعل هذه الألفاظ حكمًا على التصرفات والأفكار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالسلف والأئمة لم يذموا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ الجوهر، والعرض، والجسم وغير ذلك، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه، لاشتمال هذه الألفاظ على معان مجملة في النفي والإثبات، كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع، فقال: هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مفارقة الكتاب.. **يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم**.

فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات، ووزنت

(١) مختصر التحرير، للإمام ابن النجار الفتوحي (ص ٩٩).
(٢) أصول الفقه لابن مفلح (٣/٩٩٩).

بالكتاب والسنة ـ بحيث يثبت الحق الذي أثبته الكتاب والسنة، وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة ـ كان ذلك هو الحق، بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الألفاظ نفياً وإثباتاً في الوسائل والمسائل من غير بيان التفصيل والتقسيم، الذي هو من الصراط المستقيم، **وهذا من مثارات الشبه**»[1].

فانظر كيف جعل شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الأساس من مثارات الشبه.

فهذا الأساس يعتمد علىٰ مغالطة منطقية، وهي مغالطة الألفاظ المشحونة أو الملقمة[2].



(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٤٤ ـ ٤٥).

(٢) انظر: المغالطات المنطقية، عادل مصطفىٰ (ص ١٤٧).

رابعًا: الإسقاط التاريخي.

بُني على هذا الأساس عددٌ من الشبهات أيضًا، وهو أساس الإسقاط التاريخي: «ونعني بهذا إسقاط الواقع المعاصر المعيش على الوقائع التاريخية الضاربة في أعماق التاريخ، فيفسرونها في ضوء خبراتهم ومشاعرهم الخاصة، وما يعرفونه من واقع حياتهم ومجتمعاتهم»[١].

والشبهات المبنية على هذا الأساس اعتمدت على مغالطة منطقية، وهي مغالطة: عدم الاكتراث بالسياق[٢].

وأغلب الشبهات المبنية على هذا الأساس هي الشبهات المتعلقة بالسيرة النبوية وحياة النبي ﷺ، وذلك من خلال محاكمة الأعراف السائدة في ذلك الوقت إلى الأعراف والمعتقدات السائدة في زمننا هذا، وهذا ـ مع الأسف ـ ديدن المستشرقين في دراستهم لسيرة النبي[٣].

ومَثَلَ من يفعل ذلك كمثل من يأتي بصورة إنسان عمرها ١٥٠ سنة، ثم يضحك ويستهزأ بملابسه التي كانت سائدة في ذلك الوقت!

(١) المنهج عند المستشرقين، للدكتور عبدالعظيم الديب (ص ٣٦٣).

(٢) انظر كتاب «حجج فاسدة» تأليف: جوليان باجيني (ص ٨٤) ط. المركز القومي للترجمة.

(٣) انظر: مناهج المستشرقين ومواقفهم من النبي : عرض ونقد في ضوء العقيدة الإسلامية، تأليف: د. رياض بن حمد العمري (٥٢٦/١)، وانظر: «كتاب محمد مؤسس الدين الإسلام لجورج بوش: عرض ونقد» تأليف: محمود بغدادي (ص ٥١)، وكتاب «الاستشراق في السيرة النبوية» تأليف: عبدالله محمد الأمين (ص ٣٥).

وهذه السخرية والاستغراب ناشئة من هذه المغالطة الحاصلة: وهي محاكمة معايير اللباس في الزمن السابق إلىٰ معايير اللباس في هذا الزمن، وإلا فإن لباس هذا الرجل لا يُعتبر مثارًا للسخرية في زمنه وأعرافه.



خامسًا: العقل بين التقديس والتدليس.

كثيرًا ما سمعنا تشغيبًا علىٰ النصوص الشرعية وأنها مناقضة للعقل، وهذا فيه تدليس وتقديس.

أما التدليس فلأنهم جعلوا العقل بمعنىٰ واحد، وهذا خطأ.

فالعقل في حقيقته يقع بالاستعمال علىٰ أربعة معانٍ: الغريزة المدركة، والعلوم الضرورية، والعلوم النظرية، والعمل بمقتضىٰ العلم، وبيان ذلك كالتالي:

* **المعنىٰ الأول: الغريزة التي في الإنسان**، فبها يعلم ويعقل، وهي فيه كقوة البصر في العين، والذوق في اللسان، فهي شرط في المعقولات والمعلومات، وهي مناط التكليف، وبها يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان.

* **الثاني: العلوم الضرورية أو البديهيات العقلية** وهي التي يتفق عليها جميع العقلاء كالعلم بأن الكل أكبر من الجزء إلىٰ غيرها من البديهيات، وهي علوم لا تحتاج إلىٰ دليل لإقرارها، وهي غير مكتسبة ولو لزم كونها تحتاج لبرهان لأفضىٰ ذلك إلىٰ التسلسل وهو محال.

* **الثالث: العلوم النظرية المكتسبة**، وهي التي تحصل بالنظر والاستدلال، وتفاوت الناس وتفاضلهم فيها، أمر جليّ وواقع.

وهو المقصود بقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾.

❊ **الرابع: الأعمال التي تكون بموجب العلم**، ولهذا قال الأصمعي: «العقل: الإمساك عن القبيح، وقصر النفس وحبسها علىٰ الحسن»[1].

فإطلاق كلمة العقل دون تمييز بين هذه المعاني الأربعة فيه تدليس وخلط.

ثم بعد هذا التدليس يأتي التقديس، حيث يجعل العقل معصومًا عن الخطأ، ولا يمكن أن يزل أو يُخطئ.



(١) المخصص لابن سيده (١٦/٣).

سادسًا: عدم مراعاة التطوّر الدلالي.

من الأسس التي يُعتمد عليها في إثارة الشبهات: عدم مراعاة التطور الدلالي للكلمات.

حيث يأتون إلىٰ كلمات وردت علىٰ لسان النبي ثم يفهمونها علىٰ مقتضىٰ عرفهم دون مراعاة للتطور الدلالي للكلمة، ويشنعون علىٰ الإسلام بذلك!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ معدداً أسباب مخالفة بعض العلماء لأحاديث النبي : «وتارة لكون معناه في لغته وعرفه غير معناه في لغة النبي ، وهو يحمله علىٰ ما يفهمه في لغته بناء علىٰ أن الأصل بقاء اللغة.

كما سمع بعضهم آثارا في الرخصة في النبيذ، فظنوه بعض أنواع المسكر، لأنه لغتهم وإنما هو ما ينبذ لتحلية الماء قبل أن يشتد، فإنه جاء مفسرا في أحاديث كثيرة صحيحة، وسمعوا لفظ الخمر في الكتاب والسنة فاعتقدوه عصير العنب المشتد خاصة، بناء علىٰ أنه كذلك في اللغة وإن كان قد جاء من الأحاديث أحاديث كثيرة صحيحة تبين أن الخمر اسم لكل شراب مسكر»[1].

وقال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «وهذا الباب يعرض منه اختلاف كثير، سببه أن يكون لذلك اللفظ في لغته وعرفه معنىٰ غير معناه في لغة الرسول

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٤٣) ط. دار العاصمة.

أو أعم منه أو أخص، فتفطن لهذا الموضع فإنه منشأ لغلط كثير علىٰ صاحب الشرع»[1].

قال عبدالحليم محمود: «وإذا أردنا أن نعد أخطاء «لامانس» فإننا لا نقف عند حد، إنه مثلا يتعمد أن يعطي الألفاظ معنىٰ آخر غير المعنىٰ الذي تعطيه لغويًا اصطلاحيًا، وكأنه في ذلك موكل بقلب الحقائق»[2].

ومن أمثلة ذلك تشنيعهم علىٰ قول النبي : «المرأة عورة» وكذلك قوله : «المرأة ناقصة عقل ودين».

ومن تناقضهم أنهم متىٰ ما اشتهوا أن يجعلوا النص تاريخيًا جعلوه تاريخيًا، ومتىٰ ما أرادوا أن يجعلوه ممتدًا جعلوه كذلك.



(١) الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة لابن القيم (٥٦٣/٢) ط. دار العاصمة.

(٢) أوروبا والإسلام، عبدالحليم محمود (ص ١٣٤ ـ ١٣٥).

سابعًا: المنهج الشكّي، ونسبية الحقيقة.

هذا الأساس يعتمد علىٰ (التشكيك في كل شيء) وهو ما يسمىٰ بنسبية الحقيقة.

وهذا المنهج كان يعرف قديمًا بالسفسطة، والسفسطة هي قياس مركب من الوهميات الغرض منه إفحام الخصم أو إسكاته، والسفسطائيون ينكرون الحسيات والبديهيات وغيرها مما أقره المنطق.

قال الحافظ ابن الجوزي في كتابه تلبيس إبليس: «هؤلاء قوم ينسبون إلىٰ رجل يقال له سوفسطا: زعموا أن الأشياء لا حقيقة لها وأن ما يستبعده يجوز أن يكون علىٰ ما نشاهده ويجوز أن يكون علىٰ غير ما نشاهده»[1].

وهذه إشكالية كبيرة، لأنه لا توجد أرضية مشتركة بينك وبينه، ولكن لا ينبغي اليأس من معالجة صاحب هذا الفكر، وقد نقل ابن الجوزي عن ابن عقيل الحنبلي: «إن أقواما قالوا كيف نكلم هؤلاء وغاية ما يمكن المجادلة أن يقرب المعقول إلىٰ المحسوس ويستشهد بالشاهد فيستدل به علىٰ الغائب وهؤلاء لا يقولون بالمحسوسات فبم يكلمون؟!

قال: وهذا كلام ضيق العطن ولا ينبغي أن يوئس من معالجة هؤلاء، فإن ما اعتراهم ليس بأكثر من الوسواس ولا ينبغي أن يضيق عطننا عن معالجتهم فإنهم قوم أخرجتهم عوارض انحراف مزاج، وما مثلنا ومثلهم إلا

(١) تلبيس إبليس لابن الجوزي (٢/٢٨٨) ط. دار الوطن.

كرجل رزق ولدًا أحول فلا يزال يرىٰ القمر بصورة قمرين حتىٰ إنه لم يشكل أن في السماء قمرين: فقال له أبوه القمر واحد وإنما السوء في عينيك غض عينك الحولاء وانظر فلما فعل قال: أرىٰ قمرا واحدا لأني غطيت إحدىٰ عيني فغاب أحدهما، فجاء من هذا القول شبهة ثانية فقال له أبوه: إن كان ذلك كما ذكرت فغط الصحيحة ففعل فرأىٰ قمرين فعلم صحة ما قال أبوه»[1].



(١) تلبيس إبليس (١/٢٩١ ـ ٢٩٢).

القواعد البينات في كيفية التعامل مع الشبهات

القاعدة الأولى
لا تستمع إلى الشبهات ما استطعت، فالسلامة لا يعدلها شيء

الاستماع إلىٰ أهل الضلال والأهواء والبدع والشبهات خطر عظيم علىٰ دين المرء، ما لم يكن عالما بشبهاتهم والرد عليها، وإلا فلا يؤمن عليه أن يقذفوه فيها.

ولهذا حذر النبي ﷺ من أهل الأهواء والشبهات.

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ «هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب» قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سماهم الله فاحذروهم**»[1].

وروىٰ الإمام أحمد بسنده عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ

(١) رواه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥).

قال: «**لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم**»[1].

قال المناوي: «(لا تجالسوا أهل القدر).. فإنه لا يؤمن أن يغمسوكم في ضلالهم أو يلبسوا عليكم بعض ما تعرفون (ولا تفاتحوهم) أي: لا تحاكموهم أو لا تبدئوهم بالمجادلة والمناظرة في الاعتقاديات لئلا يقع أحدكم في شك، فإن لهم قدرة علىٰ المجادلة بغير الحق والأول أظهر»[2].

وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إياكم وما يُحدث الناس من البدع، فإن الدين لا يذهب من القلوب بمرة، ولكن الشيطان يُحدث له بدعاً حتىٰ يخرج الإيمان من قلبه، ويوشك أن يدع الناس ما ألزمهم الله من فرضه في الصلاة والصيام والحلال والحرام، ويتكلمون في ربهم عز وجل، فمن أدرك ذلك الزمان فليهرب».

قيل: يا أبا عبدالرحمن فإلىٰ أين؟

قال: «إلىٰ لا أين، يهرب بقلبه، ودينه، لا يجالس أحداً من أهل البدع»[3].

وكان أبو قلابة رحمه الله يقول: «لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم،

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٣٠/١) وأبو داود في سننه (٤٧١٠) واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٣٣/١ ـ رقم: ١٨٧)، وقد سكت عنه الحافظ ابن حجر في «هداية الرواة إلىٰ تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة» (١٠٤/١)، وقد بين في المقدمة أن ما سكت عنه فهو حسن عنده، وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٢٥٢/١).

(٢) فيض القدير للمناوي (٤٨٠/٦) ط. دار الفكر.

(٣) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٣٦/١ ـ ١٣٧ ـ رقم: ١٩٦).

فإني لا آمن أن يغمسوكم في الضلالة أو يلبسوا عليكم في الدين بعض ما لبس عليهم».

ودخل رجلان علىٰ محمد بن سيرين من أهل الأهواء، فقالا: يا أبا بكر نحدثك، قال: لا، قالا: فنقرأ عليك آية من كتاب الله ﷻ، قال: لا، لتقومُنَّ عني، أو لأقومَنَّه، فقام الرجلان فخرجا.

وقال الفضيل بن عياض: «لا تجلس مع صاحب بدعة؛ فإني أخاف أن ينزل عليك اللعنة».

وقال محمد بن النضر الحارثي: «من أصغىٰ سمعه إلىٰ صاحب بدعة، وهو يعلم أنه صاحب بدعة، نزعت منه العصمة، ووكل إلىٰ نفسه».

وقال عبد الرزاق الصنعاني الإمام: قال: قال لي إبراهيم بن أبي يحيىٰ: «إني أرىٰ المعتزلة عندكم كثيرا، قلت: نعم، وهم يزعمون أنك منهم، قال: أفلا تدخل معي هذا الحانوت حتىٰ أكلمك؟ قلت: لا. قال: لم؟ قلت: لأن القلب ضعيف، وإن الدين ليس لمن غلب»[1].

وقال الذهبي رحمه الله وساق قول سفيان: «من أصغىٰ بسمعه إلىٰ صاحب بدعة وهو يعلم خرج من عصمة الله ووكل إلىٰ نفسه، وعنه: من يسمع ببدعة فلا يحكها لجلسائه لا يلقيها في قلوبه».

ثم قال الذهبي: «قلت: أكثر أئمة السلف علىٰ هذا التحذير، يرون أن القلوب ضعيفة، والشبه خطافة»[2].

---

(١) انظر هذه الآثار في «الشريعة» للآجري، و «أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي.
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٦١/٧).

فإذا كان هذا حال الأئمة، فكيف بمن لا حظ له من العلم؟!

وأما مقولة: خذ الحق، واترك الباطل، فهذه لمن تمكن في العلم، وصارت له من الفقه والملكة ما يميز به بين الحق والباطل، ويكون لاستماعه حاجة ومقصد معتبر، كالرد علىٰ شبهاتهم.

وبعض الناس يظن أنه يميز بين الحق والباطل، والواقع أنه بعيد عن ذلك؛ لأن أهل الأهواء والبدع قد يكون لهم شبهات دقيقة، يحتاج معرفة باطلها إلىٰ حظ كبير من العلم، فربما اتصلت الشبهة بمباحث لغوية، أو عقلية، أو أصولية، والمستمع لم يدرس اللغة، ولا المعقول، ولا الأصول، فأنّىٰ له أن يعرف بطلان ما يلقىٰ عليه، فضلا عن تمكنه من رده.

وقانا الله وإياكم البدع والأهواء وأهلها.



القاعدة الثانية
لا نقبل نقل الناقل إلا إذا أثبت صحته

تبين لنا آنفًا من أسس الشبهات اختلاق الأكاذيب والافتراءات ثم مهاجمتها.

لذلك يجب علينا قبل مناقشة أي فكرة والرد علىٰ أي شبهة أن نتثبت ونتأكد من ثبوت ها أولًا ثم نناقشها، لأنها إذا لم تثبت فما الحاجة إلىٰ ردها ومناقشتها؟!

ومن ذلك التُّهم التي تُرمىٰ علىٰ الإسلام جزافًا، دون حجة ولا برهان، فالموقف الصحيح إزاء ذلك المطالبة بإثبات ذلك بالدليل.

ومن هنا قال علماء أدب البحث والمناظرة: (إن كنت ناقلاً فالصحة، أو مدعياً فالدليل).

ومن الأمثلة علىٰ ذلك ما قاله الفيلسوف البريطاني الشهير برتنارد راسل في كتابه الذي شرح فيه سبب تركه الدين النصراني واعتناقه الإلحاد، حيث قال: «قبلت ولمدة طويلة حجة السبب الأول، إلىٰ أن جاء يوم وكنتُ في الثامنة عشرة من العمر قرأت فيه السيرة الذاتية لجون ستيوارت ميل، هناك وجدت هذه الجملة[1]: «لقد علمني والدي أن سؤال من صنعني لا يمكن الإجابة عليه لأنه يوحي مباشرة بسؤال آخر، وهو: من صنع الإله؟»

(١) انظر: «السيرة الذاتية» جون ستيورات ميل، (ص ٣٦ ـ ٣٧) ط. دار التنوير.

تلك الجملة البسيطة للغاية أوضحت لي مثلما كنت أفكر وما أزال: المغالطة في حجة السبب الأول، فإذا كان ينبغي أن يكون لكل شيء سبب، إذن ينبغي أن يكون للإله سبب، وإذا كان من الممكن أن يكون هناك إله بلا علة أو سبب، يمكن إذن أن يكون العالم بدون علة أو سبب مثل الإله تمامًا»[1].

نلاحظ هنا أنه وقع في مغالطة رجل القش، حيث صاغ حجة من عنده وأوهم القارئ أنها حجة المؤمنين بوجود الله تعالىٰ، وهي أن لكل شيء سبب!

بينما الحجة الصحيحة للمؤمنين هي: لكل حادث أو مخلوق سبب، والله ﷻ ليس مخلوقًا، فلا يمكن أن يورد علىٰ هذه الحجة ذلك السؤال المُغالِط: من خلق الله؟!



(١) «لماذا لستُ مسيحيًا؟» برتنارد راسل (ص ١٨) ترجمة: عبدالكريم ناصيف، ط. دار التكوين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٥.

القاعدة الثالثة
لا يجوز الاحتكام إلا إلى مرجعية صحيحة

سبق أن بينا أن من الأسس التي تدور عليها كثير من الشبهات: الاحتكام إلىٰ مرجعية خاطئة.

فإذا ما واجهتَ شبهةً من هذا النوع فعليك أن تسأل أولًا عن المرجعية التي اعتمد عليها صاحب الشبهة قبل أن تقبل كلامه.

مثال ذلك: أن يأتي شخص ويدعي أن الاسلام فيه خطأ ما.

فأول ما يجب عليك أن تطالبه بالمرجعية التي اعتمد عليها في هذه التخطئة.

فإن قال: هذا يخالف الأفكار السائدة في هذا العصر.

يُقال: هذه مغالطة الاحتكام إلىٰ عامة الناس ـ وقد سبق بيانها ـ.

فإن قال: إنها معايير من المنظمة الفلانية أو الشعب الفلاني، نقول له: وما الذي يلزمني بكلام البشر؟!

وعلىٰ هذا الأساس الهش بُني الكثير من الشبهات حول الإسلام.

وكثير من المسلمين ـ مع الأسف الشديد ـ لا يتّجه إلىٰ أصل المشكلة ويقتلع الشبهة من أساسها، بل يتخذ موقف الدفاع دائماً، وهذا الموقف يُظهِرُ صاحبه بصورة المتّهم الضعيف!

ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة:

* **المثال الأول:** يأتي معترضٌ ويعترض على قول الله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ ويزعم أن تفضيل الذكر في الميراث على الأنثى ظلم! وأنه يجب أن تساوي بين الناس وتعطي الرجل مثل ما تعطي المرأة.

فإذا ما قرع هذا الكلامُ سمعَ المسلم البسيط المحب لدينه الراغب في الدفاع عنه تجده يُهرع إلى الدفاع والتبرير، ويذكر الحجج والمبررات وهذا حسن لا بأس به.

لكن، هل نحن بحاجة إلى هذا التبرير؟ لماذا نُبرر أصلاً؟ هل نحن في موضع اتهام؟

نحن لسنا في حاجة إلى هذا كله.

علينا هنا أن نقلب الطاولة ـ إن صح التعبير ـ على هذا المعترض، فنقول: إنك ادعيت أن عدم مساواة الأخ مع أخته خطأ. فلماذا هو خطأ؟ ومن الذي حكم عليه بالخطأ؟

ماذا عساه أن يقول مجيبًا؟

أفكار الناس؟ نقول له: أنا ضمن الناس أيضا ولدي أفكار لماذا لا تلزمك أفكاري؟ لماذا أنا الملزوم بقبول أفكارهم وهم غير ملزومين بقبول أفكاري؟

العقل؟ فأقول له: وأنا أيضًا لدي عقل، فلماذا لا يلزمك عقلي؟

وهنا لن يجد جوابًا.

❋ المثال الثاني: وهو قضية حد الردة.

حد الردة حكم شرعي أجمع عليه العلماء منذ عهد النبي ﷺ، وهو أن المسلم اذا ارتد فإنه يستتاب، ويُوضّح له الدين وتُزال عنه الشبهة، فإن رجع إلىٰ الاسلام فالحمد لله، وإن لم يرجع الىٰ الإسلام فإن علىٰ ولي الأمر أن يقيم عليه حد الردة.

قال الحافظ ابن عبد البر: «من ارتد عن دينه حل دمه، وضُربت عنقه، والأمة مجتمعة علىٰ ذلك»[١].

وقال الموفق ابن قدامة: «وأجمع أهل العلم علىٰ وجوب قتل المرتدين، وروي ذلك عن أبي بكر وعثمان وعلي ومعاذ وأبي موسىٰ وابن عباس وخالد وغيرهم، ولم يُنكَر ذلك فكان إجماعًا»[٢].

ولم يُعرف طوال التاريخ الإسلامي من اعترض علىٰ هذا الحد، حتىٰ نبتت نابتة منكري هذا الحد في بدايات القرن الماضي فقط، مع الثقافات الواردة إلىٰ بلاد المسلمين.

ولعل أول من أعلن نفي حد الردة هو الطبيب محمد توفيق صدقي[٣]

---

(١) التمهيد، لابن عبدالبر (٥/٣٠٦) ط. وزارة الأوقاف المغربية.

(٢) المغني لابن قدامة (١٢/٢٦٤) ط. عالم الكتب.

(٣) طبيب مصري، وُلد سنة ١٢٩٨ هـ = ١٨٨١م، «أولع بالأبحاث الدينية وتطبيقها علىٰ العلوم العصرية، فنشر مقالات كثيرة في المجلات والجرائد» توفي سنة ١٣٣٨هـ = ١٩٢٠م. انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/٦٥).

وذلك في مقالة صحفية له نُشرت في مجلة المنار سنة ١٩٠٦ م بعنوان: «الإسلام هو القرآن وحده» قال في مطلعها: «هذا عنوان مقال لي جديد، أفصح فيه عن رأي لي جديد أبديه لعلماء المسلمين..» إلىٰ أن قال: «قتل المرتد، إنه لم يرد أمر بذلك في القرآن فلا يجوز لنا قتله لمجرد الارتداد، بل الإنسان حر في أن يعتقد ما شاء ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾»[1].

واستدلاله بهذه الآية خطأ محض، فليس المقصود بالآية تخيير الناس بين الكفر والإيمان! وإنما جاءت علىٰ سبيل التهديد والوعيد.

قال الإمام ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ هذا من باب التهديد والوعيد الشديد؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا﴾ أي: أرصدنا ﴿لِلظَّـٰلِمِينَ﴾ وهم الكافرون بالله ورسوله وكتابه ﴿نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ أي: سورها»[2].

ثم تتابع الناس بعد ذلك علىٰ القول بهذا القول الشاذ المخالف للإجماع[3]، ويسوقون للاحتجاج علىٰ ذلك أدلةً ضعيفة ـ مثل الدليل المذكور آنفًا ـ ويظنون أنها تقف في وجه أدلة قتل المرتد القوية.

وهذه الأدلة لو كانت صحيحة فكيف خفيت علىٰ علماء المسلمين

(١) مجلة المنار، السنة التاسعة، الجزء السابع، عدد سنة ١٣٢٤ هـ = ١٩٠٦ م (ص ٥٢٣).
(٢) تفسير ابن كثير (٥/١٥٤) ط. دار طيبة.
(٣) انظر: «الاستدلال الخاطئ بالقرآن والسنة علىٰ قضايا الحرية» للدكتور إبراهيم الحقيل (ص ٣٢٩ ـ ٣٣٤).

طيلة القرون السابقة حتىٰ تتابعوا علىٰ القول بوجوب قتل المرتد؟!

لكن حقيقة مدار الأمر ليس علىٰ الأدلة الشرعية، وإنما هو علىٰ فكر غربية هيمنت علىٰ عقول الناس فأثّرت عليهم وتمكنت منهم، ويرون أنها صواب لا خطأ فيه، ويرفضون كل ما يعارضها حتىٰ لو كان كلام الله أو كلام رسوله ﷺ!

ونعيد طرح نفس السؤال السابق: ما الذي يجعلني التزم بهذا الأفكار الغربية والمعايير الوافدة؟! ما الذي يلزمني بها؟! لماذا عليّ أن أُبرر موقفي منها، وليس علىٰ هذه الأفكار أن تبرر موقفها مني؟!

ما الذي أعطىٰ لهذا الإعلان الإلزامية بالنسبة لي؟

الجواب: لا إلزامية لهذه المعايير الوضعية عليّ.

كل ما في الأمر أنها أفكار ومعايير الأمة المنتصرة، وأفكار الأمم المنتصرة تُصبح مسيطرة علىٰ غيرها ومقدسة!

رغم أنك لو نظرت إلىٰ حقيقة الأمر فليس لها أي أصل من القداسة، لأنها تبقىٰ في النهاية آراء بشر لا تُلزِم البشر.



القاعدة الرابعة
لا تُقبل العبارات المجملة بدون تفصيل وتقسيم

سبق معنا أن من أسس الشبهات العبارات المجملة التي تُمرر من خلالها مفاهيم خاطئة.

والموقف الصحيح هو عدم قبول العبارة مطلقًا ولا ردها مطلقًا، وإنما المطالبة بالتفصيل.

قال غوستاف لوبون: «إن قوةَ الكلمات مرتبطة بالصور التي تثيرها، وهي مستقلة تمامًا عن معانيها الحقيقية، والكلمات التي يصعب تحديد معانيها بشكلٍ دقيق هي التي تمتلك أحيانًا أكبر قدرة على التأثير والفعل.

نضرب على ذلك مثلًا الكلمات التالية: ديمقراطية، اشتراكية، مساواة، حرية، إلخ.. فمعانيها من الغموض بحيث إننا نحتاج إلى مجلدات ضخمة لشرحها، ومع ذلك فإن حروفها تمتلك قوة سحرية بالفعل، كما لو أنها تحتوي على حل لكل المشاكل، فهي تجمع المطامحة اللاواعية المتنوعة وتركبها، وتحتوي على الأمل بتحقيقها، فالعقل والمحاجات العقلانية لا يمكنها أن تقاوم بعض الكلمات والصياغات التعبيرية، فما إن تُلفَظ بنوعٍ من الخشوع أمام الجماهير حتى تعلو آيات الاحترام على الوجوه وتنحني الجباه بها. والكثيرون يعتبرونها بمثابة قوة

من قوى الطبيعة، أو قوى خارقة للطبيعة، فهي تثير في النفوس صورًا مجيدة وغامضة، ولكن الغموض الذي يظللها يزيد من قوتها السرية»[1].



(١) سيكولوجية الجماهير، غوستاف لوبن (ص ١١٦) ترجمة: هاشم صالح، ط. دار الساقي.

القاعدة الخامسة
من العدل محاكمة كل فعل عرفي إلى أعراف زمانه

سبق أن عرفنا من خلال اطلاعنا علىٰ أساس الإسقاط التاريخي أن هناك كثيرًا من الشبهات بنيت عليه، وأغلب هذه الشبهات هي الشبهات المتعلقة بالسيرة النبوية وحياة النبي ﷺ، وذلك من خلال محاكمة الأعراف السائدة في ذلك الوقت إلىٰ الأعراف والمعتقدات السائدة في زمننا هذا.

ومن أشهر هذه الشبهات شبهة زواج النبي ﷺ من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

فيقولون: كيف يتزوج النبي ﷺ بنتًا صغيرة؟ عقد عليها وهي بنت ٦ سنوات ودخل عليها وهي بنت ٩ سنوات؟!

ونرد علىٰ هذه الشبهة وأمثالها بنوعين من الردود:

أولًا: الرد المجمل

وهو استطلاع آراء أعداء النبي ﷺ في زمنه مثل أبي جهل وأبي لهب، ممن كان يناصبه العداء، هل يُتصوّر أن مثل هؤلاء سيتغاضون عن خطأ من أخطاء النبي ﷺ؟

الجواب: أبداً، هم أصلاً كذبوا عليه، وقالوا ساحر وشاعر وكذاب،

لأنهم لم يجدوا عيباً يعيبونه به، فهل يتصوّر لو كان النبي ﷺ قد أتىٰ أمراً منتقداً أن يتركوه؟!

فبما أنهم لم ينتقدوا هذا الأمر ـ مع شدة حرصهم ـ فإنه يدل علىٰ أنه ليس خاطئًا.

فلو كان زواجه من عائشة رضي الله عنها أمراً شنيعًا أو منتقداً فهل سيتركه أبو لهب أو أبو جهل؟ كلا، لكنهم لم ينبسوا ببنت شفة.

فهذا الزواج ليس معيبًا في زمن النبي ﷺ، بل كان أمرًا طبيعيًا إلىٰ عهد قريب، ليس عند العرب فحسب، بل حتىٰ عند الغربيين.

ثانيًا: الرد المفصل، وهو البيان التفصيلي لعدم وجود مانع شرعي أو أخلاقي أو عرفي من هذا الفعل[1].



(١) وقد فصلت ذلك في مقطع بعنوان «**الجواب عن شبهة زواج النبي ﷺ من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها**» وذلك في اليويتيوب فليُنظر.

القاعدة السادسة
لا يمكن معارضة العقل للنقل

وحقيقة الأمر أن العقل كغيره من الصفات له حدود لا يتجاوزها وأقدار لا يتخطاها، فلم يجعل الله له الإدراك في كل مطلب.

يقول الإمام الشاطبي: «اعلم أن الله جعل للعقول في إدراكها حدا تنتهىٰ إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلا إلىٰ الإدراك في كل مطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالىٰ في إدراك جميع ما كان وما يكون»[1].

وبالتالي فلا يمكن معارضة العقل للنقل، وبيان ذلك: أن العقل لا يخلو:

١ ـ إما أن يقصد به **البدهيات العقلية**، فهذا لا يوجد في شرع الله ما يخالفه البتة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «ونحن نعلم أنَّ الرُّسل لا يُخبِرون بمحالات العقول، بل بمُحارات العقول، فلا يُخبِرون بما يَعلمُ العقل انتفاءَه، بل يُخبِرون بما يَعجِز العقلُ عن معرفته»[2].

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٢٨٢/٣) ط. دار ابن الجوزي.

(٢) درء التعارض (١٤٧/١).

٢ ـ أو يقصد به **العلوم المكتسبة**، وهذه العلوم المكتسبة ظنية وليست قطعية.

فلا يمكن معارضتها بنصوص الوحيين.

يُضاف إلىٰ ذلك أن عقل الإنسان ليس كاملًا فهو معرض للخطأ والزلل.

قال آل جور: «وهناك بنىٰ عقلية أخرىٰ تحكم المشاعر والانفعالات، ولها تأثير علىٰ صنع القرار أكبر من تأثير العقل والمنطق، إضافة إلىٰ ذلك فإن قوة تأثير الانفعالات علىٰ العقل أشد من تأثير العقل علىٰ الانفعالات، ولا سيما انفعال الخوف.

وقد بلغ تشارلز تابر ـ أحد علماء جامعة ستوني بروك ـ حد القول إن «نموذج العقل المتجرد من العواطف ـ الذي وُضع في عصر التنوير الأوروبي بوصفه واجبًا من واجبات المواطنة ـ هو نموذج مفلس من الناحية التجريبية»[1].



(١) هجوم علىٰ العقل، آل جور (ص ٥٠) ترجمة: د. نشوىٰ ماهر كرم الله، ط. دار العبيكان.

القاعدة السابعة
عدم العلم ليس علمًا بالعدم

مما يتصل بالقاعدة السابقة هذه القاعدة، وذلك أن «عدم العلم ليس علمًا بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها، فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو ثابت في نفس الأمر، سواء علمنا صدقه أو لم نعلمه.

ومن أرسله الله تعالىٰ إلىٰ الناس فهو رسوله، سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حق، وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به عن الله فالله أمر به وإن لم يطعه الناس، فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر: ليس موقوفاً علىٰ وجودنا، فضلاً عن أن يكون موقوفاً علىٰ عقولنا، أو علىٰ الأدلة التي نعلمها بعقولنا.

وهذا كما أن وجود الرب تعالىٰ وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر، سواء علمناه أو لم نعلمه»[1].

وقال الإمام الشاطبي معددًا أنواع المعلومات: «وقسم لا يعلمه ألبتة، إلا أن يعلم به أو يجعل له طريق إلىٰ العلم به، وذلك كعلم المغيبات عنه، كانت من قبيل ما يعتاد علم العبد به أو لا، كعلمه بما تحت رجليه، إلا أنه

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٨٧ ـ ٨٨).

مغيب عنه تحت الأرض بمقدار شبر، وعلمه بالبلد القاصي عنه الذي لم يتقدم له به عهد فضلاً عن علمه بما في السماوات وما في البحار وما في الجنة أو النار على التفصيل، فعلمه لما لم يجعل له عليه دليل غير ممكن»[1].

فمن ينكر عذاب القبر مثلًا يُقال له: الحواس لها حدود في الإدراك، وهذا العذاب الذي يحصل أعلى من مستوى هذا الإدراك المحدود، فلا يحق لك أن تنفيه.

ويكون طريق العلم به الخبر الصادق فحسب.



(١) الاعتصام للشاطبي (٣/٢٨٣)



فهرس الموضوعات

